إشكالية التحول الديمقراطي في البلدان العربية

م.د ناظم نواف الشمري *

الملخص :

إذا كانت هناك منطقة في العالم تتصف بضعف شديد في تقبل ثقافة الديمقراطية، بحيث من الصعوبة البالغة ان تتحول صوب المؤسسات الديمقراطية في المستقبل القريب انها ستكون بالتأكيد المنطقة العربية، فبالرغم من دخول البشرية في القرن الحادي والعشرين، الا انه لايمكن القول بأن أيا من الأنظمة السياسية العربية يتصف بنظام حكم ديمقراطي حقيقي ، وحتى الأنظمة الليبرالية ، فأنها أقدمت على شيء من الحرية والمنافسة السياسية ، لا بسبب قناعتها بالتغيير والتحول الديمقراطي ،بل لأنها استنتجت إن أصلاحا سياسياً محدوداّ هو اقل كلفة من استقرار الأزمات السياسية والاجتماعية . كما أنها غلفت المنافسة السياسية بالكثير من التزييف والتدخل لصالح احتكار السلطة أوإقامتها وفق أسس طائفية أوعشائرية متخلفة ومتضادة من عملية التحول الديمقراطي.

وهنا يشدد البحث على إن الديمقراطية عملية حضارية تتطلب وجود الدولة شرطاً مسبقاً ويكون العيش المشترك شرطاً لازماً لذلك ، كما إن عملية التحول الديمقراطي لها شروطها وأسسها بالعلاقة مع البيئة الاجتماعية وتتطلب التعامل معها في إطار حزمة متكاملة باتجاه الإصلاحات الجذرية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية /الدينية وفق أسس ثورية بعيدة المدى .

Abstract

If there is any area in the world described with a strong weaken for democracy and with a very strong difficulty to transform to the democracy in the near and future it will be the Arab world because there no Arabic political regime have a real democratic rule and even for the most liberal regimes which implement some kind of freedom and political competition not because of convincing with change and democratic transformation but because it concluded that a limited political reform is less expensive than the stability of political and social crises as well as covering the political competition with counter feting and entering for authority domination or set it up according to

* كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية.

sectarian or tribal foundations against the democratic trans formrmatim process. here the search stresses on a fact that the democracy is a civilization process require the existence of the state as a prerequisite and the co-existence is a prerequisite for that .The democratic trans formation process had its conditions and basics concerning the re lation with the social environment and to dealt with it as integrated package towards a radical reforms in the social political economic and cultural fields according to a long –time revolutionary foundations .

المقدمة

إن قضية التحول الديمقراطي في البلدان العربية اليوم، تعاني وان بدرجات متفاوتة، أنماط من الحكم بالغة الاستبداد والتخلف إن كان ذلك بمقاييس طموحات الشعوب ، والنخب أو بمقاييس العصر، ولعل هذا ما حدا بالكثير من الباحثين والمختصين بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان منهم العرب والبعض الآخر من الغربيين إلى الحديث الى ما أسموه (الاستثناء الديمقراطي العربي) مرجعين الغياب الديمقراطي العربي الى العديد من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية الراسخة لدى الشعوب العربية .

وتعد مسألة التحول الديمقراطي في العالم العربي مسألة مهمة لها أسبابها ،لاسيما إن كثير من المسائل المتعلقة بالشأن العربي فرضت نفسها بإلحاح بالدراسة لأهميتها وتطلب الأمر جهداً لمعالجتها وفق رؤية وطنية من الصعب إهمالها ، لذا يفترض تناول المشكلة من عدة جوانب ،فهي مشكلة تتعلق بالسلطة كما تعنى بالشعب ،وتعنى بالدولة ،كما تعنى بالمجتمع العربي، وتهم الحاكم كما تشكل هماً للمحكومين. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فالديمقراطية من حيث كونها منهج تتناول شكل الحكم وسلوك الحكومات ،ونظامها السياسي، وأهداف الدولة وطبيعة الأنظمة السياسية ،وعلاقة الضالعين بالعملية السياسية ،والقوى الاجتماعية وتوازناتها ،وعلاقاتها داخل المجتمع ورؤيتها لواقعها وللعالم الخارجي .،وهنا لاتقتصر الإشكالية على المشكلات فحسب ،بل فيما تعنيه أيضا الشروط والمتطلبات الأساسية اللازمة لعملية التحول الديمقراطي، محاولة تحليل البيئة العربية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) في ضوء المتطلبات التي تفرضها قضية التحول الديمقراطي مرتبطة مع مجموعة عوامل أخرى .

أهمية الدراسة :

تنطلق أهمية الدراسة من خلال التعرف على أسباب غياب حكم ديمقراطي عربي ،لاسيما إن قضية الديمقراطية قد حضت باهتمام واسع في سياق التحولات التي مرت بها المنطقة العربية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي من قبل المهتمين بالشأن العربي ، فلبعض يرجع أسباب الغياب إلى الدور السلبي للأنظمة السياسية العربية القائمة ، بينما يرجع البعض الاخر أسباب ذلك الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي لايحمل في جوانبه مظاهر التقدم الحضاري للعالم العربي فضلاً لما للعامل الخارجي من اثر سلبي في ذلك .

فرضية الدراسة :

تعتمد الدراسة على فرضية مفادها ،إن أنظمة الحكم السياسية،كان لها دور مؤثر في إعاقة التحولات الديمقراطية في بلدانها، فضلاً عن العوامل الداخلية الأخرى والعوامل الخارجية معاً والتي شكلت عائق أمام مسار الديمقراطية، الأمر الذي نتج عنه تعطيل بل غياب الديمقراطية بصورتها الحقيقية ، حتى وان وجدت أصبحت تواجه إشكاليات عديدة، تعيق تطبيقها على ارض الواقع .

منهجية الدراسة :

لقد اعتمد الباحث في الدراسة على استخدام منهجية علمية مركبة ،وفي مقدمتها المنهج الوصفي والتحليل النظمي بالاضافة إلى المنهج التحليلي ولهذا شملت الدراسة عدة مناهج لتحقيق الهدف العلمي المطلوب .

تقسيم الدراسة :

قسمت الدراسة الى ثلاث مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة :

المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي في التأصيل لبعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي .

المبحث الثاني : إشكاليات التحول الديمقراطي في البلدان العربية .

المبحث الثالث : نحو رؤية مستقبلية لتكريس الديمقراطية في البلدان العربية .

المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي :في التأصيل لبعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي .

تعد قضية التعريف بالمفاهيم من المواضيع المهمة، في العلوم السياسية ،وبقية العلوم الأخرى، التي اهتمت في دراسة التحولات الديمقراطية وتداول السلطة في الأنظمة السياسية العربية ومنها علم الاجتماع وعلم النفس ،خاصة منذ ثمانينيات القرن العشرين . وهنا يمكن القول ان اغلب هذه العلوم لم تهتم بالتأصيل النظري والإجرائي ، لعدد من المفاهيم الأساسية والمرتبطة بعملية التحول الديمقراطي ،وتداول السلطة والإصلاح السياسي والتعددية السياسية والعمل بالديمقراطية ، وفي أفضل الأحوال جاء استخدام هذه المفاهيم في بعض الدراسات بشكل موجز بعيداً عن التفاصيل النظرية[1] .

وسوف نتناول بعض المفاهيم بالشكل التالي :

أولا: في مفهوم الديمقراطية (Democratic):

الديمقراطية عملية حضارية ،تتطلب وجود الوحدة الوطنية امراً واقعاً وشرطاً مسبقاً ، وبحسب تعبير المرحوم الدكتور علي الوردي ، عالم الاجتماع العراقي ،في غياب سلطة الدولة ، يختفي الشرط المسبق للحضارة [2].

الديمقراطية (lademocratic) مصطلح يوناني مكون من مقطعين (demos) ومعناها الشعب ، و(crates) ومعناها حكم اوسلطة ،وبذلك معنى الديمقراطية هو حكم او سلطة الشعب ، اي نظام الحكم الذي يستمد من الشعب اوغالبيته، وبهذا يمكن التمييز بين الديمقراطية وبين المونوقراطية التي تستند الى سلطة الفرد الواحد (الحاكم)، وكذلك تتميز الديمقراطية ، عن الارستقراطية التي تعتمد على حكم فئة قليلة تسمى أحيانا بـ(النخبة)[3]. وقد كانت بعض المدن اليونانية توصف بأنها مدن ديمقراطية ،لأنها تأخذ بالنظام الديمقراطي من حيث جوهر وشكل الحكومة [4].

والديمقراطية أيضا هي نظام اجتماعي ،يؤكد قيمة الفرد وكرامته الإنسانية ،ويقوم على أساس مشاركة أعضاء المجتمع في ادراة شؤونه المختلفة[5] . ووفقاً

لتعبير (فوكوياما) فإن الديمقراطية: بمعنى النظام الليبرالي الديمقراطي الرأسمالي ،هي ألان ، دون منازع في العالم ، ودون غريم إيديولوجي يمكن إن يشكل خياراً حياً على نطاق العالم ، ومن غير المتوقع أن يظهر غريم آخر في المستقبل ، وبهذا تم وصول الإنسانية إلى نهاية التأريخ ، وصار المنطق الغربي ،هو السائد ويطلق الإحكام على مختلف الأنظمة بدلالة الاقتراب اوالابتعاد عن المنطق الليبرالي للديمقراطية[6] .والديمقراطية وفقاً لما دعا إليها الرئيس الأمريكي (أبراهام لنكولن) بأنها حكم الشعب بواسطة الشعب ولمصلحة الشعب (من الشعب وللشعب) وتتكون من مضمون سياسي واجتماعي[7]. اما الديمقراطية بحسب (موريس ديفرجيه) عالم السياسة ،بانها النظام الذي يختار فيه المحكومون الحاكمين عن طريق الانتخابات الصحيحة[8] . بينما عرفها آخرون بانها : هي التي تتكفل بمنح الفرص المتساوية للجماعات والأفراد، لكي يعبروا عن انتماءاتهم وهوياتهم ، فضلاً عن انها تتضمن بناء الهوية الواحدة للجميع ،في إطار من التوافق والانسجام بين جميع مكونات وهويات الشعب داخل البلد الواحد[9] .أيضا هي (الديمقراطية)إنشاء مشاورات بين نظام الحكم والمواطنين، يتساوى فيها مواطنو الجماعة ،وعلى أوسع نطاق ، وتكون نتائجها ملزمة لقوى السلطة، في تحقيقها مصالح جميع المواطنين ، وترعى تنفيذها والحرص عليها ، والتأكيد على نوعية الحياة التي يوفرها ، هذا النظام من حيث قدرة جميع المواطنين ، على تقرير مصيرهم تحت حماية القانون ،لهم من الاستبداد والفساد ، وتعزيز رضائهم وحرياتهم الفردية، وأمنهم والعدالة لهم، والمساواة اجتماعياً بينهم ، والمساواة العامة معهم ،والحل السلمي لنزاعاتهم[10]. في حين ذهب البعض الآخر ،إلى إن الديمقراطية تعبر عن جدلية العلاقة،بين السلطة والمجتمع،تقوم فكرتها الأساسية على حكم الشعب وممارسته الرقابة على الحكومة[11] .وفقاً إلى مقولة مونتسكيو (السلطة توقف السلطة)، وذلك من خلال حق البرلمان الممثل الشرعي للشعوب في تقرير مسؤولية الحكومة ،وسحب الثقة منها[12]. أي إن الديمقراطية : هي مهمة الشعوب في سياق عملية تاريخية ،نمطية ممتدة وفي ظروف حرية صنع القرار الوطني ، ويتمثل جوهرها في توفير وسائل منهجية ،لإدارة المجتمع السياسي ،من اجل تطوير فرص الحياة كافة[13] . وفق هذا

المفهوم (الديمقراطية) هي عملية حضارية واعية ،تقترن بالتنمية البشرية ،والمساواة الشاملة المتصاعدة ، تتأسس حول الإنسان بدءاً بتنمية القاعدة الأقل نمواً[14].

ورغم سهولة التفسير المار ذكره للديمقراطية، إلا إن محاولات تحديد مفهومها، واجهت اختلافات واسعة ، ولعل ذلك يرجع إلى أنها (الديمقراطية) ليست مفهوماً علمياً ، يمكن بالتالي تعريفه بصورة منهجية بل هي مجرد تعبير لغوي ينظر اليها كل فريق من زاوية مختلفة [15] . فهناك من نظر اليها،على انها شكل من إشكال الحكم ، اي أسلوب امثل لاختيار من يتولى السلطة ، في حين ذهب البعض الاخر، الى ان الديمقراطية اوسع واشمل من ذلك ، وعليه تتسع لاعتبارات اخرى اقتصادية واجتماعية بل وحتى دينية وتعتمد على التعددية السياسية و مبدأ تداول السلطة سلمياً[16] . وكذلك ظهر اتجاه اخر، ينادي بالديمقراطية الاجتماعية ، التي تقوم فكرتها هنا على أساس تحقيق المساواة الاجتماعية ، بين المواطنين داخل البلد والعمل على رفع مستواهم مادياً، والداعي لهذا النوع من الديمقراطية ، رواد الفكر الاشتراكي [17] ،الا ان هذا الاتجاه انتقد من البعض ،بقولهم بأن الديمقراطية منهج سياسي لااجتماعي ولااقتصادي ، وان الديمقراطية السياسية هي (كل شيء بالشعب)في حين تعرف الديمقراطية الاجتماعية ،بأنها (كل شيء للشعب) ومهما يكن فالديمقراطية الاجتماعية، لاتبتعد عن نظيرتها السياسية [18] . وهذه الطائفة من وجهات النظر تبدأ من اعلى مستوى تصوري من كبار مفكري الحضارة الغربية ، وفلاسفة السياسة من غير الغربيين، وحتى الوسائل العلمية للتطبيق ،التي يعبر عنها الخبراء المعاصرون، ولكن الملاحظ ان نقيض الديمقراطية ، الذي يعترف به جميع المفكرين السياسيين ، منذ القرن العشرين ،هو إيديولوجيات الفاشية والشمولية[19]. ويتضح ان الديمقراطية قد نوقشت من منطلقين مختلفين: أولهما نظري، فأصحاب النظرية المعيارية (Normative theory) ينظرون اليها هدفاً (وصف ما يجب ان تكون عليه) ،وثانيهما :تطبيقي،إذ إن أنصار النظرية التجريبية (empirical theory) يعدونها وسيلة (وصف ماهي عليه الآن)، من ذلك المنظور تعد الديمقراطية وفقاً للمنطلق الأول سياسية بحتة ،أما من المنطلق

الثاني، تعد سياسية واقتصادية واجتماعية ، ويبرر أصحاب المنطلق السياسي الديمقراطية من وجهة نظرهم بأن إدخال المسائل الاقتصادية والاجتماعية ،سيجعل هذا المفهوم واسعاً ،تصعب دراسته ،بينما يميل الطرف الثاني التعريف الواسع للديمقراطية ، على أساس ان محاولة التعريف السياسي الضيق ،تستبعد اية مناقشة بشأن التوزيع الحقيقي للسلطة . الثروة في المجتمع وتجعل من مشكلة عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية مسألة منفصلة [20] .

ووفقاً لما تقدم يمكن التمييز بين ثلاث توجهات في تعريف الديمقراطية : توجه مثالي يرى انها (حكم الشعب ،بالشعب وللشعب) ،وتوجه اختزالي ينظر إليها (الديمقراطية) كنظام سياسي يتم فيه اختيار الأشخاص الأكثر كفاءة في صنع السياسات العامة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة[21]، اما التوجه الثالث الأكثر قبولاً بين الباحثين والمهتمين بشأن الديمقراطية وبحسب (روبرت داهل) الذي اشترط عدة ركائز ذات توجه عملياتي للديمقراطية، فتحدث أولا عن كيفية عملها في جمعية تطوعية حرة (voluntary association) بالاتي [22] :

1- المشاركة الفعالة ، قبل ان تتبنى هذه الجمعية سياسة ما ، اذ يجب ان يكون لدى جميع أعضائها فرص متساوية وفعالة ،لعرض أرائهم حول ما يجب ان تكون عليه سياسة الجماعة على الأعضاء الآخرين .
2- حرية التنظيم ، وتنظمن تشكيل مختلف التنظيمات السياسية ، والحزبية وجماعات الضغط وغيرها .
3- حرية التعبير .
4- انتخابات حقيقية تتسم بالنزاهة والحرية، يتمتع الناس فيها دون تمييز بـ:
   أ- حق التصويت .
   ب- حق الترشيح إلى مختلف المناصب .
   ج- التنافس السلمي بين المرشحين وغيرها .

ويبدو من خلال التعريفات المار ذكرها بوجود عدد من الخواص المشتركة حول مفهوم الديمقراطية من بينها الآتي :

1- أنها تجمع بين المعنى المحدد ، والمعنى العام ،فالمعنى الأول يرتبط بمشاركة المواطنين في عملية صياغة صنع القرار السياسي ، ومراقبة أداء السلطة والضغط على المسؤولين السياسيين لتعديل سياستهم بما يخدم عامة الشعب ، اما المعنى العام فيشمل مجمل الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية[23] .

2- ان الديمقراطية هي حكم الشعب بواسطة ممثلين له، تم اختيارهم في انتخابات حرة ومنظمة، هذا ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته (3/21)[24] .

3- إن الديمقراطية تعبير عن الممارسة الشعبية في صنع القرارات العامة ،بهدف حماية الحقوق العامة والخاصة للمواطنين[25] . وتتضمن الديمقراطية عدة مفاهيم أبرزها :

1- المفهوم الليبرالي للديمقراطية : وهنا الديمقراطية قد سادت في القرن التاسع عشر وقد طبقتها الدول الغربية ،في القرن العشرين ، واهم أركانها الحرية والمساواة .

2- المفهوم الماركسي للديمقراطية : وقد ظهرت إلى الوجود وبشكل عملي ، بعد الثورة البلشفية عام 1917 وتقوم الديمقراطية هنا بالتركيز على الإجماع في جميع نشاطات الحكومة ،وتحركاتها وترفض مشاركة أي فكر آخر ،بالتعبير عن نفسه ،فهي تعطي مصلحة الجماعة الأفضلية على مصلحة الفرد ، وتنتقد النظرية الليبرالية في أساليبها المختلفة[26] . وعليه فأن هذه المفاهيم قد تعكس وجهات نظر فلسفية مختلفة ، وفقاً لطبيعة الإنسان والمجتمع ، ومن ضمن مصادر اللبس في المفاهيم ، نجد إن مصطلح الديمقراطية غالباً ، مايستخدم بالتبادل بدون التمييز فيما يرتبط بمفاهيم ثلاثة مختلفة ، يستخدم فيها هذا المفهوم[27] :

- الديمقراطية كعملية ، وفق ما تتضمنه من آليات وإجراءات وشكليات ،بدءاً من التنظيم السياسي وحتى الانتخابات .

- الديمقراطية كحالة ، مع كل ما يرتبط به الوضع بالنسبة لمجتمع مدني معين وحكمه ،بما في ذلك إجراءات العمل الديمقراطي ونتائجه .
- الديمقراطية كنتيجة : إي تنفيذ السياسات والممارسات المتفق عليها المحكومون بصفة عامة ، وأيا كان المعنى والمضمون للديمقراطية ،فأن ما يميز جوهرها الحقيقي هو المشاركة الشعبية في الحكم ، وإضفاء الشرعية على الحكومة المنتخبة ،فقد جاء في إعلان فينا لحقوق الإنسان (ان الديمقراطية تقوم على أساس ،إرادة الشعب التي يعبر عنها بحرية ، في إن يقرر أنظمته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمشاركة الفاعلة في جميع نواحي الحياة المختلفة) .وتعرف الدراسة الديمقراطية: بانها تعني اشياء مختلفة لأناس مختلفين ،لها عناصر من الواقعية السياسية ومبادئ أدبية وأخلاقية ، قائمة على الصراع المتواصل بين الذين يملكون السلطة والذين يسعون إليها او بين أنظمة سياسية والشخصية الفردية ،وهي ايضاً :تعني سيادة القانون في مقابلة الحكم التعسفي للطغاة وهي هدف يجب ان تحققه جميع الشعوب وتستوعبه جميع الثقافات ، وقد يأخذ إشكالا متعددة تبعاً لخصائص وظروف الشعوب . ماهي صور الديمقراطية ؟

للديمقراطية ثلاث صور تباينت تطبيقاتها ، وفقاً للمكان والزمان ، وكذلك انسجاماً مع التطور السياسي والاجتماعي للشعوب المختلفة وهي بالاتي[28]:

1- الديمقراطية المباشرة أوالتقليدية: يراد بها أن يتولى الشعب بمفهومه السياسي ، مظاهر السيادة بنفسه دون وساطة نواب عنه ، اي قيام الشعب بإدارة شؤون الدولة كافة ، فهو الذي يشرع القوانين وينفذها .

2- الديمقراطية النيابية (النظام النيابي) : ويقصد بها إن يقوم الشعب باختيار حكامه ويخولهم ، ممارسة السلطة نيابة عنه ،نظراً لتعذر تطبيق الديمقراطية المباشرة ، لاسيما وان افراد الشعب ،لايتحلون بتربية سياسية تؤهلهم ، لممارستها ومتاعب الاستفتاءات الشعبية مما جعل الانتخاب ، هو معيار

التعبير عن إرادة الشعب وان ظهوره يعود لأسباب واقعية . ويرتكز الحكم النيابي على ثلاث مبادئ.

- مبدأ علوية الدستور: إذ تعلو أحكامه كلاً من الحكام والمحكومين ولايمكن مخالفتها .
- مبدأ سيادة الدولة : فإرادة الأمة هي السلطة العليا وهي مصدر السلطات .
- وأخيرا مبدأ الحكومة النيابية : اذ يختار الشعب في أوقات دورية ، ولمدة محدودة الممثلين الذين يزاولون السلطة السياسية باسمه .

3- الديمقراطية شبه المباشرة :ويتوسط هذا الأسلوب الأسلوبين السابقين ، وتقوم الديمقراطية هنا على أساس وجود نواب للشعب (مجلس نيابي) ولكن الشعب يحتفظ لنفسه، الحق في التدخل المباشر لممارسة حقوقه ويراقب تصرفات ممثليه، عن طريق وسائل وإجراءات تختلف من نظام إلى اخر ،فمنها ما يتصل بالوظيفة التشريعية (كاقتراح القوانين) ، الاعتراض والموافقة عليها ،ومنها ما يتصل بمراقبة أداء الحكام ومن ثم تقرير مسؤوليتهم (كحل المجلس النيابي ،أو عزل النائب أو عزل رئيس الجمهورية) .

ثانياً: في معنى التحول الديمقراطي (democratization) :

ظهر مصطلح التحول الديمقراطي،في خضم التنازع والجدل بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان وسبل تحقيقهما على ارض الواقع، وهو يستخدم (التحول الديمقراطي) ليعني عمليات الديمقراطية، وحيناً آخر يعني (المرحلة الانتقالية) للحكومة من حكومة غير ديمقراطية ،الى مختلف اشكال تقاسم السلطة ، والمساءلة العامة في أنظمة الحكم، وحسب ارسطو (384-322 ق.م) تتحتم طبيعة التطور البشري نوعاً من المجتمع المنظم في ظل نظام حكومي، وان غياب الحكومة يعني الفوضى(anarchy) وفرض قانون ما يسمى بقانون الغاب (lawofjungle)[29]. وفي جميع الأحوال يميل مصطلح التحول الديمقراطي، إلى معنى العملية ، ومن ثم يمثل سلسلة من التطورات وبذلك فإن مضمون التحول الديمقراطي يعد بالضرورة نسبياً ويتوافق على السياق ، لاسيما فيما يرتبط بتحديد المسؤوليات والمحاسبة عن التجاوزات التي ارتكبتها أنظمة الحكم السابقة،والتحول الديمقراطي في الدول التي

تمر بمرحلة انتقالية، يشمل المجتمعات التي تدخل في عداد البلاد الأقل نمواً، والتي تتمثل أولوياتها في التنمية الاقتصادية والديمقراطية على حد سواء ، ولكن بقدر مايبدو هذان الهدفان غير متسقين ، ففي الواقع من الصعوبة بمكان تحقيقهما معاً[30].

التحول الديمقراطي : عملية انتقالية نحو الوفاء ببعض المعايير الديمقراطية ، او هو وفق تحليل(هدسن) العملية التي تصبح من خلالها ممارسة السلطة اقل تعسفاً واقل استثناء للآخرين . لعل من التعاريف التي تناولت مفهوم التحول الديمقراطي ،انه يعني : الانتقال من الحكم السلطوي الى الحكم الديمقراطي ، وتطبيق القواعد الديمقراطية في دوائر ومؤسسات الدولة المدنية ،او امتداد هذه التطبيقات لتشمل أفراد وموضوعات لم تشملهم من قبل ، وبالتالي فالتحول الديمقراطي يعني الترتيب المؤسسي، الذي يحصل بموجبه الإفراد على سلطة اتخاذ القرار السياسي، من خلال ممارسات انتخابية حرة ونزيهة، وتنافسية ودورية ، يتنافس فيه المرشحون على أصوات الناخبين، هذا يعكس بطبيعة الحال المشاركة للأفراد ودور التعددية السياسية ، في تشكيل وممارسة الحكم[31]. وهنا فالحديث عن عملية ديمقراطية لابد ان تصاحبها معرفة وقدرة الشعوب ، على الانتخاب والاختيار الحر ، عبر انتخابات نزيهة ، في الوقت نفسه ، تتباين أهمية هذه الآلية فيما بين النظم السياسية ، اذ تظهر في بعض النظم غير الديمقراطية ، على انها مجرد إجراء شكلي ، الا انها في الديمقراطية الحقيقية الراسخة ترتبط بإجراءات وممارسات قانونية ودستورية هدفها مصلحة الجميع[32]

وجاء في إعلان فينا لحقوق الإنسان في هذا الشأن : إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان يؤكد مجدداً ، إن البلاد الاقل نمواً الملتزمة بعملية التحول الديمقراطي ، والإصلاحات السياسية والاقتصادية ، وكثير منها في القارة الأفريقية ، يجب ان يساندها المجتمع الدولي لكي تنجح في علية التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية معاً [33] .

وينظر البعض أيضا الى التحول الديمقراطي بأنه :عملية الانتقال من نظم ذات طبيعة سلطوية او شبه سلطوية ، إلى نظم ديمقراطية ، وهذا يعني تطبيق عدة

سياسات تؤكد عملية التحول الديمقراطي ، من أهمها :احترام الدستور ، وسيادة القانون ووجود مجلس نيابي (تشريعي) منتخب من قبل الشعب ، فضلاً عن استقلال القضاء وحرية التعبير ، والتعددية السياسية ، وتداول السلطة واحترام حقوق الإنسان[34] . الأمر الذي يتطلب وجود أحزاب سياسية واعية ، اي أحزاب ديمقراطية تقوم على المبادئ والقيم الوطنية ، وتهدف إلى تحقيق امن واستقرار البلد ، فضلاً عن احترام حقوق الإنسان السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية . وتنطوي عملية التحول الديمقراطي على انطلاق النظام من وضعية معينة ، إلى وضعية أخرى ،تتضمن تطوير الاتجاهات الديمقراطية ، من خلال المساومة بين العناصر النشيطة والمؤثرة من الناحية السياسية ، ويعد تهيئة المناخ السياسي الملائم للتحول الديمقراطي من اهم المتطلبات التي تضمن عدم عودة النظام الحالي الى مرحلة النظام السلطوي (الشمولي)[35] . وإذا اخذ مفهوم التحول الديمقراطي بمعنى العمليات ، فأنه لابد من التأكيد على إن تلك العمليات ، هي تلك الإجراءات المطلوب تأديتها ، من قبل النظم السياسية ، للسير باتجاه تعزيز الواقع وترسيخه ، وتكون في أفضل الأحوال خطوات باتجاه الديمقراطية ، قابلة للمناقشة والجدل والتعديل بل وحتى المعارضة ، لأنه بمجرد الشروع بالتغيير والإصلاح، تثار الكثير من الاختلافات والتناقضات على مستوى النظام السياسي ، وكذلك على مستوى المجتمع بشرائحه المختلفة .وهنا ينظر صاموئيل هانتنغتون إلى عملية التحول إلى الديمقراطية بالعملية الشائكة والمطولة ، تبدأ بسقوط نظام الحكم السلطوي (القديم) وبناء نظام حكم ديمقراطي جديد ،أيضا التحول الديمقراطي غالباً ما يبدأ عندما تخفق انظمة الحكم الاستبدادي من سيطرتها على الشعوب – الأمر الذي ينتج عنه تحرر هذه الشعوب ، وهذا ما قد ينتج عنه التحول الى الديمقراطية الحقيقية[36] .

ولعل ما تجدر الإشارة اليه من وجود تداخل وتشابك ، بين مفهومي التحول الديمقراطي والانفتاح السياسي، بالنسبة للأخير يمكن القول بأنه: عملية تنطوي على تخلي النظام الاستبدادي القائم ، عن تطبيق بعض القواعد التي تحد من الحقوق السياسية ، والحريات العامة ، للمواطنين مع الاحتفاظ بالبني الخاصة بهذا النظام كما هي عليه[37] . ومع ان الانفتاح السياسي قد ينطوي على توسيع الحيز

العام من خلال الاعتراف بالحقوق السياسية والمدنية للمواطنين ،إلا إن هذا الإجراء لايتيح للمواطنين اختيار الأوضاع التي يسمح فيها للمواطنين بانتخاب ممثليهم، ويستخدم تعبير التحول الديمقراطي على العكس من عمل الانفتاح السياسي، للتعبير عن مرحلة اكثر اهمية واشد جذرية واكثر تقدماً،في التحول والتغيير ، بمعنى أخر إذا كان الانفتاح السياسي ، يعني إعادة ترميم البيت القديم ، الذي اندثر وتغيرت ألوانه ، وتآكلت جدرانه ،فأن ما يعنيه التحول الديمقراطي هنا :هدم ذلك البيت ، وإقامة بيت جديد على أنقاضه ، بتصميم مختلف ومواد بناء جديدة ومختلفة [38].

وبهذا تعرف الدراسة التحول الديمقراطي : بأنه عملية تفتيت الانظمة السلطوية (الفردية ،الشمولية ،الاستبدادية) القائمة وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية سليمة . وتمر عملية التحول الديمقراطي بأربعة مراحل هي [40] :

1- مرحلة اتخاذ القرار بالتحول الى النظام الديمقراطي .
2- مرحلة الاستعداد للتحول من النظام السلطوي الى النظام الديمقراطي .
3- مرحلة البدء الفعلي بالتحول الديمقراطي .
4- مرحلة النضج والترسيخ (التماسك) الفعلي للتحول الديمقراطي .

المبحث الثاني :إشكاليات التحول الديمقراطي في البلدان العربية

تعنى الدراسة هنا بمفهوم إشكاليات التحول الديمقراطي بمجموعة من المعوقات او القيود (strains) التي تفرز قوة مؤثرات سلبية او مضادة لمسيرة تجربة التحول الديمقراطي ، بحيث تعمل على إبطائها ، او إيقافها ومن ثم فشلها ،في حال عدم اتخاذ التدابير او الإجراءات المناسبة لمواجهتها . وهذه الإشكاليات قد تصدر عن مؤثرات (قوى) داخلية او خارجية ، ناجمة عن سلوكية معينة ، وهذه الإشكاليات ليست ثابتة بل متغيرة ، وفقاً للعلاقة مع قوة او ضعف هذه التجربة ، ومدى نجاحها او فشلها في التعامل الحضاري مع مسيرتها في العمل السياسي . ومن هنا تحاول الدراسة تحليل إشكاليات التحول الديمقراطي على المستوى الداخلي ، والخارجي ،وفقاً للعديد من النقاط الأساسية في هذا المجال وأهمها الآتي :

أولا: طبيعة الأنظمة السياسية في البلدان العربية .
ثانيا: أزمة التنمية الاقتصادية وعملية التحول الديمقراطي .

ثالثاً: البنية (التركيبة) الاجتماعية وعملية التحول الديمقراطي .

رابعاً: العوامل الخارجية والتحول الديمقراطي .

أولاً: طبيعة الأنظمة السياسية في البلدان العربية

ان عملية التحول الى نظم الحكم الديمقراطي في أنظمة الدول العربية، تواجه إشكاليات كثيرة، وان هذه الإشكاليات ليست من نوع واحد ،او صعوبة واحدة ، وكذلك ليست نفسها في جميع البلدان العربية وفي جميع الأوقات ، لاسيما بعد ان عاشت ومازال البعض منها تعيش في ظلال التجزئة ، وبعد ان تفرقت بها الظروف السياسية والاقتصادي والاجتماعية ، وبعد إن خضعت تحت احتلالات مختلفة ، وثم استقلت في فترات اختلفت ظروفها [41]. وعلى هذا الأساس يمكن ان تتسم جميعها بنفس السمات في أنظمة الحكم التي تخضع لها[41] . ومن السمات المميزة للأنظمة السياسية العربية ، بما فيها من قوى وأحزاب بلا استثناء ، لم يكن لها موقف ثابت وجوهري ،ازاء التجربة الديمقراطية ، بل حاولت استبعادها من برامجها السياسية اليومية ، الأمر الذي حاولت من خلاله تغيير الواقع السياسي ، على أساس مخالف للديمقراطية ، بل وصل الحال الانقلاب عليه بقوة الأمر الواقع

وتتضح لنا الحقيقة بالنزعة الاستبدادية ، عند الكثير من انظمة الحكم ،من خلال إدخال تعديلات وإصلاحات سياسية شكلية ، لاتغير من حقيقة بنية الاستبداد السياسي للكثير منهم ، من اجل استمرار السيطرة على مقاليد الحكم ، فضلاً عن ضعف دور المعارضة السياسية ، والتي أنتج في أحسن الأحوال الى انفتاح سياسي محدود ، وقبول أنظمة سياسية قائمة على فرد او قلة ، وغياب فكر سياسي عربي موحد[43]. هذا الغياب هو ما أجمعت عليه العديد من الآراء في الدراسات والبحوث ، والتي تشير الى الخروقات ، التي تتعرض لها حقوق الانسان (Human right) وحرياته (freedom) الى جانب ضعف المشاركة السياسية وانعدام التداول السلمي للسلطة ، كما يتضح ايضاً في إقرار العديد من الدول العربية ، بأن خصوصيتها الثقافية وبناها الاجتماعية ، تضطرها الى انتهاج سياسة المراحل في إتباع أسس ومبادئ الديمقراطية الصحيحة ، من حرية تعبير وتعددية سياسية ، مما يفيد إنها تعترف بأن الديمقراطية لم تطبق بصورة صحيحة وثابتة في البلدان العربية ،

والملاحظ ان بعض الأنظمة العربية ، لاتعترض عن المبادرات السلمية ، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات الإقليمية والدولية التي تبحث عن سبل التطور السياسي والاقتصادي والتحول الى الحكم الديمقراطي ، وهذا الأمر يعني ف قبولها بما يذكر من وصف تلك الأنظمة (العربية) بالاستبداد والفساد[44] . وحول هذه المسألة ذهبت تفسيرات مختلفة بخصوص إشكاليات وغياب التحول الديمقراطي في العالم العربي بالاتي :

1. المشكلات المرتبطة بالثقافة السياسية وعدم اكتمال الأسس الصحيحة للانتقال الى الديمقراطية، وكذلك مقاومة الحكام وتضليل النخب الساعية الى تكريس القابلية التاريخية ، لدى المجتمعات التقليدية للخضوع والطاعة لحكم الأنظمة الفردية (الشمولية) او القلة المستبدة ،والتي تتجسد فيها نزعة السيطرة والتمسك بالسلطة وقمع المعارضة ،وغيرها من الممارسات التي باتت تعرف بمفردات محددة مثل شخصنة السلطة ، الشمولية والدكتاتورية وغيرها ، فضلاً عن الجانب السلبي للعامل الخارجي (يذكر لاحقاً) ان لم نقل مقاومته للتحول الديمقراطي ذات التوجه الوطني .
2. غياب التشريعات القانونية ، الضامنة لحقوق الكانسان العربي وحرياته العامة ، وعدم الالتزام بها في حال وجودها ، فضلاً عن تقييد حق المواطن قي المشاركة والمعارضة ،في الحياة السياسية داخل وخارج البلد .
3. وجود ثقافة استبدادية متأصلة في الفرد والمجتمع والدولة ، تتعارض مع قيم ومبادئ الديمقراطية ، وفي الوقت نفسه تكريس ثقافة الخضوع والقبول بالطاعة .
4. وكذلك من المعوقات التي تتعرض لها الديمقراطية في بلداننا العربية ، ما هو ناتج من محاولات استيراد نموذج من الديمقراطية الغربية من قبل من له ارتباطات خارجية من الأنظمة العربية ، من اجل فرض قيم ومبادئ وعقائد ومصالح غير مشروعة على المجتمع العربي ، وبالنتيجة إضعاف وإنكار الهوية العربية الوطنية وإهمال مصالحها المشروعة ، وهذه المعوقات ارتبطت بدعوات الشرق الأوسط والذي يعد وسيلة ، لتفكيك الشعوب وتهيئتها لحروب

أهلية وانقسامات عرقية ودينية وطائفية ، بدلاً من انتقالها الى الديمقراطية الحقيقية وهذا هو حال البلدان العربية[45] .

5. ويرى البعض ان غياب الديمقراطية او انقطاعها في البلدان العربية يرجع إلى إنها جاءت في ظروف صراع ضد سيطرة خارجية وأخرى داخلية ، اذ كان الهدف هو تحقيق الاستقلال الوطني ، ثم تعطى للديمقراطية مضموناً جديداً هو التنمية بمختلف إشكالها ، وإعطاء دور للجماهير في العملية السياسية، لذلك تم رفض الديمقراطية بمختلف إشكالها وأنواعها والتنكيل بوجودها لارتباطها بالغرب، بالتالي يصعب قبولها من قبل دعاة الاستقلال والحرية، الأمر الذي عُد بوابة البحث عن سبل أخرى ، وكانت النتيجة غياب الديمقراطية [46].

6. ارتباط منهج الديمقراطية في الخمسينيات ،في رأي البعض من النخب السياسية الصاعدة بالقوى الاستعمارية ، مما يعني وجود قوى سياسية في السلطة غير عربية مشبوه مرتبطة بقوى خارجية معادية وكذلك اشكالية الهوية الوطنية والانتماء الى الدولة لعبت دوراً مهماً في تهيئة العقلية الذهنية ،والبيئية لدى النخب السياسية الجديدة في رفض المفاهيم الدخيلة بما فيها مشروع الديمقراطية ، وفي الوقت نفسه كان للبيئة المحلية والإقليمية والدولية ، من دور مؤثر على سلوك القيادات الجديدة والرافضة لهذا المشروع والاستغناء عنه ، بنظم دكتاتورية الأمر الواقع تحت خيمة الحزب الأوحد[47] .وبنفس المعنى قال الزعيم الصيني (ماوتسي تونغ): (إن الواقع يفرض دائماً وجود رؤساء)[48].وهنا تطرح عدة تساؤلات : لماذا يجنح الحكام العرب الى استخدام القوة ؟ وماهي الأسباب المفسرة لعدم سن قوانين تكفل للمواطن العربي ، حقوقه وحرياته ، وتضمن له الحق في المشاركة والمعارضة في الحياة السياسية ؟ وهل الثقافة العربية تعد بالحقيقة عائق أمام تطبيق الديمقراطية ؟ وكيف يمكن ان نوظف هذه التحديات لتحرير الثقافة والإرادة العربيتين من التفسيرات الخاطئة ؟

فإذا أخذنا بالرأي القائل بأن الدولة في الوطن العربي ، كما هي عليه الان ، حقيقة لايمكن إنكارها ولاعتراض على شرعية وجودها ، وحسب محمد عابد الجابري المفكر العربي ،بأن الدولة القطرية التي كان ينظر إليها ، على إنها كيان مصطنع نشأ بفعل التجزئة التي مارسها الاستعمار قد أصبحت حقيقة دولية ، أي جزء من النظام الدولي ، فضلاً على إنها صارت كياناً وطنياً تربطه بأهله مشاعر وطنية قطرية ، إلا إن ما يحدث داخلها من صراعات وتجاذبان سياسية ومذهبية وقبلية وعرقية ، يشير لنا بأن مسألة الدولة لم تحسم بعد ، وهذا ينطلق من نظرية مفادها بوجود علاقة طردية بين غياب الدولة الديمقراطية وهوية الانتماء لها ، وهنا يمكن القول بأن غياب الديمقراطية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم الحسم في هذه المسألة ، اكثر من ارتباطه بشخص الحاكم ، وبغياب القوانين الضامنة لحقوق وحريات الإنسان في البلدان العربية [49] .

وتتضح لنا الحقيقة التالية : ان الدولة في الوطن العربي تأسست على هوية جزئية قبلية او قومية او طائفية او عائلية .. وانها في ذلك لم تنجح في تقديم نفسها كهوية جامعة وموحدة لمواطنيها ، وحتى لو نجحت بالشيء النسبي ، فأنها لم ترتقي الى مستوى الدول العربية او الاسلامية المعبرة عن كيان شعبي متماسك .

مما كان سبباً في عدم تقبل الجسم العربي للتطبيقات الديمقراطية ، ومن اهم تداعيات تنافر الجسم العربي مع الديمقراطية :

النوع الاول : الاستقطاب الإيديولوجي بين التيارات الإسلامية والتيارات اليسارية والليبرالية يصل الى الحد الذي يرى فيه هذا الجانب اوذلك في الدولة التسلطية المكان الآمن الذي يختفي في ظله او استخدامه في مواجه الخصم اولتحقيق مكاسب سياسية خاصة على حساب مصلحة البلد ، وذلك عما أسموه مكاسب الحداثة والمجتمع المدني ، في اطار ماسمي ب(الاستبداد الحداثي العربي)[50] . اما عن الجانب الآخر ،فهناك بعض الجهات العربية الإسلامية ،اما بدافع الخوف المرتبط بالهوية الدينية ، او لتبرير الابتعاد عن مسار المعارضة والتخلص من نتائجها الخطيرة ، لذا تتجه الى طاعة السلطة ،والارتماء في خدمتها تحت ذريعة إنها ارحم من المعارضات السياسية ،التي تشكل خطراً مهدداً للدين والعقيدة على حد

قولهم ،وهنا وجدت بعض الحكومات العربية الوقت الثمين لتوظيف ، هذه المجموعات واستخدامها في مواجهة بعضها البعض [51] .

النوع الثاني : الانقسام الطائفي والعرقي والقومي الذي أضحى السمة البارزة والراسخة في أنظمة الحكم العربية الحالية ،ومنها العراق وسوريا ولبنان واليمن والسودان وليبيا وتونس والصومال والبحرين ومصر ....وغيرها وضمن هذه الأجواء غير المستقرة تتحول مقومات السياسة الى التقسيم المبني على المحاصصة المختلفة ، وهنا تصبح تجربة التحول الديمقراطي ،ان وجدت عنوان لتكريس الانقسام والتجزئة ،التي لانهاية لها[52] .

ثانياً : التنمية الاقتصادية وعملية التحول الديمقراطي

لابد من القول –في البداية –ان معظم الدراسات الحديثة (الجدية) أشارت الى وجود علاقة متبادلة ايجابية بين التطور الاقتصادي والديمقراطية ، وبحسب تعبير(سيمور مارتن ليبست) الكاتب الامريكي (كلما كان حال الامة افضل كانت فرص تعزيز الديمقراطية اعظم) وقد برهن ليبست على ان الديمقراطيات عموماً تكون اقرب لان يكون مستوى تطورها الاقتصادي أعلى من اللاديمقراطيات[53].لذلك يعد الجانب الاقتصادي بمؤسساته المختلفة فضلا عن أفكاره وطبيعة النظام الاقتصادي ومنهجيته الملائمة ، المحور البنيوي الثاني لمسيرة التحول الديمقراطي ، ولعل اهم معايير هذا المحور هو تحسين أحوال معيشة عامة الناس ،ومكافحة كافة اشكال البطالة والفساد ، وايجاد بيئة ملائمة تقوم على تكافؤ الفرص ، والضمانات الاجتماعية بالاعتماد على معيار الكفاءة الإنتاجية ، باعتبارها المعيار الأهم للمشاركة ،في التنمية الاقتصادية ، وكذلك خلق مصالح اقتصادية جامعة بين جميع مكونات أبناء الشعب على طريق التكامل الاقتصادي البناء الداخلي والمصالح المشتركة المتبادلة [54].

وعليه لايمكن عزل ممارسة التنمية الاقتصادية في البلدان العربية من حيث طبيعتها ، انجازاتها وإخفاقاتها عن أبعاد الصراعات المحلية والاقليمية والدولية ، فالتنمية باعتبارها تخصيص الموارد من قبل الدولة للأغراض الاستثمارية ، كانت ولازالت متغيراً تابعاً يتم تحديده عبر تفاعل القوى الكبرى. وقد أخذت الدول العربية

شأنها شأن الكثير من بلدان العالم الثالث بأتباع مفهوم اقتصاد السوق وتطبيق برامج الصندوق والبنك الدوليين ، في مجال الاقتصاد ، وأسفرت برامج مايسمى لدى بعض الأنظمة العربية ب(برامج التصحيح) الى غياب المشروع الديمقراطي الحقيقي الذي يعطي المؤسسات الجماهيرية حق المراقبة ، وتم استبدال شركات ومؤسسات القطاع العام المتأخرة ، بقطاع خاص تسيطر عليه مافيات المال والاعمال المشبوه ، وباءت جميع المحاولات التي استهدفت ،خلق مؤسسات إقليمية ،على طريق بناء تكتلات اقتصادية عربية بالفشل ، متمثلة بمجلس التعاون العربي وغيرها [55] .

وبما ان الهدف من التنمية الاقتصادية هو رفع المستوى المعيشي ، وتحسين نوعية الحياة لجميع شرائع المجتمع ، فهنا تدعو سياسة التنمية الى وجود انظمه سياسية لها القدرة على استيعاب جميع مكونات الشعب بدون استثناء ، وفق قواعد اجتماعية –إنتاجية واسعة ولها القدرة على تنظيم الأنشطة الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية الوطنية ، بطرق مؤسسية مثالية وكذلك توزيع الدخول والثروات على نحو يتسم بالعدل والمساواة .وبهذا فأن أزمة التنمية الاقتصادية والسياسية ،هي الحالة التي تعجز فيها الأنظمة التسلطية عن توفر الشروط المهمة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي ،معاً باتجاه القضاء على ظاهرة التخلف مع دول العالم المتطور ، بمعنى آخر ان الأزمة تنشأ عند انعدام الشرط السياسي المهم والمتمثل بوجود الانسجام ،بين سياسات السلطة السياسية والبرامج والمصالح، التي تمثلها من جانب وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب آخر.وهذا يتطلب تعبئة الموارد الوطنية من تحقيق نمو كبير وواسع في الناتج الوطني ، بنسب تتجاوز معدل الزيادة في السكان، والسعي الجاد للحفاظ على هذه المواد. بكلمة أدق ان الإرادة الهادفة الى الصالح العام والشعور بالمسؤلية غائبة وبغيابها يصعب تحقيق الديمقراطية[56].

وفقاً لذلك فقد كتب(ليبست) قائلاً : ان الأمم التي تفتقد فيها الديمقراطية للجذور ، والتقاليد هي التي توجد في الغالب ،في الأقاليم الأقل تطوراً من الناحية الاقتصادية ، وقد كان (ماكس ويبر) على حق في عدم رغبته في تلمس الديمقراطية إلا في الأقاليم المتطورة ذات الرأسمالية الصناعية الضخمة [57] ، ولا يبتعد الكاتب الفرنسي

(موريس دفرجيه) عن هذا الاعتقاد ن فقد قال ايضا : أن تطبيق النظام الديمقراطي ألتعددي على شعوب تتميز غالبية سكانها ، بأنها شبه جائعة وجاهلة وأمية ، سوف يبدو أمرا مستحيلاً ،من الناحية العملية والواقعية [58] .

ومن المعلوم ان السياسات الاقتصادية بين البلدان العربية قد تباينت بشكل ملفت للنظر ، وهذا يرجع إلى جملة من الاسباب أبرزها الآتي :

- ان الظروف الايجابية في مجال تطبيق البرامج والسياسات الاقتصادية ، مثلاً تثبيت سعر الصرف ، زيادة الاحتياطي من النقد الاجنبي ، تخفيض مستوى العجز في الموازنة المالية لكل عام ، كان مقابل ثمن اقتصادي واجتماعي فادح تحمل أعباءه الطبقات الفقيرة ، الأمر الذي أنتج الى تزايد التمايز الطبقي وهذا ما ولد اعمال العنف وعدم الاستقرار السياسي في لعديد من الدول العربية .
- ان سياسات التحرر الاقتصادي الحالية لم تشكل دعماً ، واضحاً لعملية التحول الديمقراطي في البلدان العربية ، ويرجع ذلك الى تركيبة القطاع الخاص وطبيعة الأنشطة التي ينخرط فيها هذا القطاع ، وفي بعض الأوقات اتجهت بعض الأنظمة السياسية الى احتواء القطاع الخاص من خلال تمكين جمعيات رجال الأعمال من المشاركة في اتخاذ بعض القرارات ، ذات الطابع الاقتصادي مقابل عدم المشاركة في الانتخابات ومن ثم عدم المشاركة في إدارة السلطة او الحكم .
- إفساد العديد من مؤسسات واليات التجربة الديمقراطية من قبل عناصر القطاع الخاص ، وهذا يعني ان المال لعب دوراً سلبياً في البلدان العربية ، لاسيما اثناء العمليات الانتخابية سواء من خلال شراء الأصوات ، او تقديم رشاوى انتخابية لقائمة او لمرشح ما [59] .

ثالثاً : البنية (التركيبة) الاجتماعية وعملية التحول الديمقراطي

البنية او التركيبة الاجتماعية ، مفهوم معنوي لتحديد الدائرة الاجتماعية ،. وعليه لايمكن ان يكون هنالك دور فاعل في حال غياب البنية الاجتماعية ، باعتبارها مقررة لأفعال وأفكار وممارسات الناس ، لذلك فأن سوء إدارة البنية

الاجتماعية في البلدان العربية ، واستخدامها كورقة سياسية ، يجعلان منها مؤثر سلبي على عملية التحول الديمقراطي ، خلافاً لما معروف من ان الديمقراطية بما تنظمنه من تكريس لمفهوم حقوق الانسان والحريات العامة والمواطنة ، وتأكيد لمفهوم اللامركزية وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني ، والتي تعد الاساس لحل المشكلات المرتبطة بالأقليات وتحقيق الوحدة الوطنية في ظل دولة ديمقراطية تحتوي جميع أطياف ومكونات المجتمع [60] .

ان اغلب البلدان العربية تعاملت في سياساتها مع الأقليات بأساليب مختلفة تراوحت بين الاحتواء والاستبعاد ، ومن ثم سياسات الدمج ألقسري بأساليب القوة والقهر المادي والمعنوي ، الأمر الذي أنتج في كثير من الحالات الى تغذية النزاعات الداخلية والصراعات الحزبية والطائفية[61] .

لذلك افرزت هذه المرحلة فئة استبدادية تحول دون حدوث أي تحول ديمقراطي يذكر ، تستطيع الشعوب العربية من خلاله ، ان تفرض إرادتها في تداول السلطة سلمياً[62] .لذلك عدت عملية التحول الديمقراطي مجرد شعار لتكريس حالة الانقسام والتجزئة بين مكونات الشعب على نحو مانراه اليوم في العالم العربي ، اذ تسعى كل مجموعة قومية او مذهبية او طائفية الى اكتساب اكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية بالمقابل إضعاف الخصوم عبر استخدام شتى السبل وأسوءها والتي تعد الاكثر استخداماً وتأثيراً وهي سلاح الطائفية السياسية ، اما شعارات الدستور والمشاركة السياسية والانتخابات وتداول السلطة ، فستبقى مجرد مسوغات إعلامية او شعارات لشرعنة المحاصصة الطائفية وتجيرها ، على المدى الطويل خدمة لمصالح خاصة[63] فضلاً عن الوضع الاجتماعي المتردي ، اذ الهوة الاقتصادية بين النخب السياسية من الأثرياء وبين الطبقات الواسعة من الفقراء ، الأمر الذي أنتج حالة من التبعية الداخلية قريبة الوصف بالتبعية الخارجية ، تمارس ضدها مختلف أساليب الاستغلال والقهر والإذلال اليومي المبرمج[64] . ومن النتائج السلبية التي تخرج من تحليلنا، بأن القاعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مازالت غير مساعدة على نحو كاف ، بحيث تمكن الديمقراطية السياسية من الترسيخ وتقوية قواعدها، وهذا الامر يتطلب ليس فقط إصلاحات

دستورية او إدارية وكذلك ليس فقط تغيير آلية الحكومة ، او النخب السياسية ، بل المطلوب هنا إحداث تحول جذري على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي من اجل تقوية قاعدة المجتمع وتهيئته لتحمل متطلبات الدولة الحديثة، وهذا يعد كشرط لبناء الديمقراطية في المنطقة العربية .

رابعا:العوامل الخارجية وعملية التحول الديمقراطي

هناك العديد من العوامل الخارجية ذات التأثير على عمليات التحول الديمقراطي في البلدان العربية، خلال العقدين الأخيرين، لاسيما ان الدور الأبرز من بينها هو العامل الأمريكي في مرحلة مابعد إحداث11 أيلول/سبتمبر 2001 ، فضلاً عن العوامل الخارجية الاخرى ذات التأثير على عملية التحول الديمقراطي بالاتي:التغيرات التي حدثت في الاتحاد السوفيتي (السابق) وبقية بلدان شرق أوروبا ، وثورة المعلومات والاتصالات ، وموجة التحول الديمقراطي على المستوى العالمي ، وتمدد المجتمع المدني العالمي ، او المنظمات الدولية العابرة للحدود ، وتنامي دور منظمات التحويل الدولية واتساع ظاهرة العولمة بأبعادها الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية ، فضلا عن التركة التي خلفها الاستعمار والمشكلة الفلسطينية [65] .

وقد عدت الحرب الباردة عاملاً خارجياً فعلت فعلها ، ضد امكانية التطور الديمقراطي في الأنظمة العربية، لاسيما بعد انهيار منظومة معرفية متكاملة المتمثلة بالاتحاد السوفيتي (السابق) وبقية بلدان شرق أوروبا واتجاه هذه الدول نحو تبني، إشكال من الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق، اذ سعت كلاً من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لكسب حلفاء ومؤيدين لهما ، وفي دعم الأنظمة الاستبدادية وكذلك ساعد التسليح للأنظمة العربية على السيطرة واستخدام القوة من اجل قمع أي معارضة للنظام ،ولذلك كان توسع دور الأجهزة الأمنية ، في معظم الأنظمة العربية نحو واسع وسريع في ظل ظروف إقليمية وعالمية مشجعة [66] .

ومن المعلوم ايضاً ان الديمقراطية لم تأتي ضمن برامج وخطط الإدارة الأمريكية في المنطقة العربية، لاسيما بعد احداث 11 ايلول/سبتمبر بل العكس من ذلك ، فأن الإدارة الأمريكية لها سجلاً واضحاً في مساندة الأنظمة الاستبدادية ، وقد اقترن ذلك بعوامل عدة منها : محاربة المد الشيوعي في المنطقة العربية، وسهولة التعامل مع

أنظمة استبدادية تقوم على شخصانية السلطة، وغياب قانون المساءلة والمحاسبة، لاسيما مايتعلق بتمرير القرارات المرتبطة ، بالمصالح الأمريكية في البترول (oil) وصفقات الأسلحة وتواجد القواعد العسكرية في المنطقة ، فضلاً عن هاجس الإدارة الأمريكية من احتمال ان تتيح الديمقراطية الحقيقية الفرصة الى وصول قيادات وطنية الى السلطة وهذا مايجعل السياسة الأمريكية تجاه مشروع التحول الديمقراطي الحقيقي في البلدان العربية وغيرها تعاني معضلة عدم المصداقية [67] .ويلخص المؤرخ البريطاني هوبزوم (Hobsbaum) الشكوك الواسعة التي تطال، الولايات المتحدة كقوة هيمنة ، وامبريالية توسعية ، ويلاحظ ان العسكرة الأمريكية منذ عام 2001 وبذريعة احتواء البربرية المتزايدة ، ونشر الديمقراطية ، أدت الى حروب غير شرعية مثل احتلال العراق، وفي الوقت نفسه أسست على نحو اكثر خطورة ، لنشوء قوة تدخل دائم وهيمنة على الصعيد العالمي، وهو يدعو ذلك بـ(امبريالية حقوق الإنسان) ويضيف هوبزوم،ان جميع الحروب همجية مخالفة للديمقراطية[68].

وتجدر الإشارة ايضاً الى الدور الإسرائيلي العائق امام أي مشروع تنموي مستقبلي للتحول الديمقراطي ، اذ ان النخبة الإسرائيلية الحاكمة والجمهور الإسرائيلي ، يسخران من امكانية تحقيق الديمقراطية في البلدان العربية ، لأنهم يعتقدون بأن الثقافة السياسية والدين الإسلامي والبيئة الاجتماعية المحافظة وغياب التنمية الاقتصادية لاتساعد على تحقيق هذا الهدف ، لذلك كان لهم الدور السلبي في ذلك من خلال تشويه التماسك الاجتماعي بين أبناء الشعب العربي وخلق التجزئة والانقسام بينهم ، وبحسب الباحث الإسرائيلي (غابرييل شيفر) بان المسؤولين الاسرائيليين يؤمنون بنظرية الواقعية في العلاقات الدولية ولا يعدون التطور الديمقراطي في البلدان العربية ،سينعكس ايجابياً على إسرائيل ، والأخطر من ذلك في رأي إسرائيل ان التحولات الديمقراطية ستؤدي الى المزيد من التطرف والأصولية ، وهذا سينعكس ضد امن واستقرار إسرائيل ،الأمر الذي أدى على الدوام ان يكون لإسرائيل دور معادي بصورة واضحة للديمقراطية في البلدان العربية[69].

وهنا نطرح عدد من التساؤلات تظهر الإجابة بضمنها ، مدى رغبة وصدقيه الإدارة الامريكية وبضمنها الاسرائيلية بشأن الديمقراطية في المنطقة العربية بالاتي

: هل ستقبل الإدارة الأمريكية بالديمقراطية الحقيقية التي ينتج عنها وصول قيادات وحركات وطنية ، الى السلطة السياسية في البلدان العربية عبر انتخابات حرة ونزيه ؟ وهل ترضى بوجود منهج ديمقراطي حقيقي يخضع بموجبه الحكام للمساءلة والمحاسبة ، من قبل شعوبهم ؟ وهل تقبل بوجود اعلام حر ومستقل ورأي عام فاعل ، وتقوم الحكومات المنتخبة باحترام إرادة شعوبهم عندما ترفض تواجد المصالح والقواعد الأمريكية في أي مكان في العالم العربي ، وترفض الاعتراف بإسرائيل وتقطع العلاقات معها ؟ وكيف يمكن لدولة مثل أمريكا ضللت شعبها والعالم اجمع بشأن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل من اجل احتلاله ، وممارست ابشع أساليب الخراب والدمار والقتل لابناء الشعب العراقي وبمباركة إسرائيلية ؟ وهنا كيف يمكن ان يكون لها المصداقية في نشر مبادئ الديمقراطية في البلدان العربية .

وتتضح لنا حقيقة الدور الأمريكي في عدم اهتمامه بالديمقراطية أكثر وضوحاً فأنها (أمريكا) لم تحرك ساكن لدعم الثورة الشعبانية التي اقامها البعض من ابناء الشعب العراقي من الشيعة والاكراد عام 1991 ، بل غضت طرف عينها الامر الذي انعكس ضد الثورة من إعمال إجرامية من قبل النظام السابق ، وبمساعدة امريكية واسرائيلية وبعض الدول الأوروبية ، وهذا يدل على دعم وتأهيل بعض الأنظمة الاستبدادية العربية الحليفة لها ، لتحقيق مصالحها بما يتنافى وإنجاح التحول الديمقراطي في البلدان العربية [70] .

المبحث الثالث : نحو رؤية مستقبلية لتعزيز الديمقراطية في البلدان العربية

من السبل المهمة للتحول الديمقراطي تشكيل محاور بنيوية: سياسية واقتصادية واجتماعية ، يجمع كل منها بين الجوانب المؤسسية وبين الجوانب الفكرية – المهنية اللازمة لبناء العمل المؤسسي ، وهذه السبل لايمكن لها العمل باتجاه تحقيق الديمقراطية الحقيقية بصورة منفصلة عن بعضها ، بل تشكل جميعها الأساس المطلوب اوالمسار الوطني الموحد ، والبنية المؤسسية للمسيرة الحضارية، من هنا سيبدأ المبحث بمناقشة الرؤية المستقبلية لتعزيز الديمقراطية والمؤسسة السياسية .

من المعلوم ان المؤسسة السياسية بفروعها المختلفة تعد مركز القيادة في المجتمع السياسي المنظم ، والعقل المدبر للمسيرة التنموية امام تطور الشعوب ، ولعل اهم ملامح طبيعة الأنظمة السياسية هي : بنظام دستوري فعال ، وانتخابات حرة ونزيهة ، نظام يعتمد على الفصل بين السلطات وتوزيعها بعدالة ، على اساس من التوازن والرقابة المتبادلة ، وفي سياق المساواة والمواطنة الحقيقية ، والمشاركة العامة وفق المعايير الوطنية[71] .

وتتطلب الديمقراطية في مسيرتها الحالية : اشاعة روح التسامح بين المواطنين والإحساس بالمساواة من خلال الممارسات والأفعال لا الأقوال ، فالمعيار الحقيقي لوجود الديمقراطية والحرية في العالم العربي ، ليس وجود مجموعة من الأفكار والمبادئ الديمقراطية في دستور البلدان العربية، وإنما هو في ممارسة الناس الفعلية لهذه المبادئ والأفكار والحقوق ، فالديمقراطية ممارسة[72] . بمعنى آخر ان الديمقراطية ليست مجرد إجراءات ومؤسسات سياسية ، كالأحزاب والمجالس النيابية والاقتراع العام ،وإنما هي قيم واتجاهات وسلوك مثل الاهتمام بمشاعر الآخرين واحترام آرائهم ، واقتناع كل فرد بأن الطرف الآخر يختلف عنه ولكن ليس أدنى او اقل منه .

وحسب وجهة نظر(روبرت داهل) :ان أعضاء المجتمع السياسي ، يسعون وراء أهداف متباينة يتم التعامل معها ،بين أمور أخرى من قبل الحكومة ،إذ إن الاتفاق والاختلاف على كل شيء ولكن إذا أرادا الاستمرار في الحياة معاً ، فهم لن يستطيعوا الا أن يتفقوا على أهدافهم [73] . وبهذا فأن قضية التحول الديمقراطي تركز الاهتمام على العلاقة بين الحكومة الوطنية ومدى فاعليتها وبين شرعيتها، بمعنى آخر، مدى إيمان النخب والجماهير بقيمة النظام الديمقراطي[74]. وهناك أشاره الى ان الأرضية الاجتماعية والاقتصادية مازالت تفتقر للقاعدة التي تؤهلها لتجعل مسيرة الديمقراطية قادرة لترسيخ جذورها حتى تستطيع ان تتطور عليها ، لذا مانحن بحاجة اليه ليس الإصلاحات الدستورية والإدارية فحسب ، ولا حتى تغيير النظام الحكومي او الأشخاص الحاكمين ما نحتاجه هو قدر كبير من التحول الاجتماعي والاقتصادي الشامل .

ويتطلب المسار الصحيح لعملية التحول الديمقراطي ، وجود أحزاب وطنية ، تقوم على المبادئ والقيم الحقيقية الفاعلة ، ومتفقة بشكل كامل على تحريم الانفراد بالسلطة والقوة ، سواء في إطار السلطة او الأحزاب ، والعمل بمبدأ التداول السلمي للسلطة ، في ظل انتخابات حرة ونزيهة ، وتلتزم فعلاً بحقوق الانسان السياسية والاقتصادية وكذلك الاجتماعية ، فضلاً عن القبول بالتعددية الحزبية والسياسية ، وهنا لابد من الإشارة الى أمرين : أولهما ،ان التعددية هنا لاتعني ترسيخ الانقسامات المذهبية اوالقومية اوالطائفية ، كما ان الأخذ بالحقوق الثقافية لجميع القوميات والطوائف في العالم العربي لا يعني القبول بانفصال هذه المجاميع عن محيطها الاجتماعي ،لان هذه الحالة تقود الى اضمحلال خصوصية الدولة ، والوقوع في براثن التجزئة والانقسام ، لذلك لابد من التأكيد على الفكر الواقعي –المبدئي والعقلاني–العلمي الشامل الممتد، والديمقراطية هنا يجب ان تعنى بالمشاركة في إطار المساواة السياسية والعدل الاقتصادي من اجل بناء واستقرار البلد. اما ثانيهما، ان الحرية وفق هذا الإطار تتطلب أمور هامة منها ، حرية صنع القرار والاختيار ، وعليه فأن عملية التحول الديمقراطي تتطلب أيضا إعادة تكييف البيئة الاجتماعية التقليدية نحو بيئة تنموية متطورة ، الآمر الذي يدعو الى عملية التغيير الشامل للبنية المؤسسية المجتمعية وإحداث ثورة ثقافية ودينية والابتعاد عن الانقلابات والانقطاعات ، التي ينتج عنها زعزعة البنية الاجتماعية والسياسية ، دون مواصلة مرحلة البناء الحضاري . ان الأنظمة السياسية العربية اليوم تأخذ بالمظهر الحداثي ، مع إنها تنطوي على كل مايتناقض مع حرية الشعوب العربية ، وفي هذا الإطار تستمر المنظومة الاستبدادية موزعة بين النظم الحاكمة والاستخدام المشوه للدين ، فالنظم السياسية تصادر الحريات والحقوق وتقيدها بذريعة الحفاظ على الأمن والاستقرار ، والحقيقة أنها تهدف الى استمرار الأمر الواقع ، والحريات الدينية المتطرفة تصادر الحرية وتقيدها تحت دعاوى التكفير وتهمة الضلال ، وإذا ما أضفنا الى ذلك علاقات الارتباط والتحالف بين النخب الحاكمة والهياكل التقليدية (طائفية ، عشائرية ، مذهبية) لوجدنا ان أرضية التسلط مستمرة في إنتاج ذاتها ، مما يفضي الى إضاعة فرص التغيير واختناق، روح النهضة والتطور الديمقراطي[75]

.وتشير ثناء عبدالله الى دور التنشئة في عملية فهم ، ثقافة التحول الى الديمقراطية ، من خلال وجود ثلاث مقاربات ، متنافسة حيال ، كيف يجب تثقيف الشعوب العربية في الطريق نحو الديمقراطية بالاتي : المقاربة الأولى : تهدف الى خلق ثقافة عربية ديمقراطية جديدة ، وان تنطوي على نشر التسامح وتبادل السلطة سلمياً، الا ان بناء مثل هذه الثقافة وفقاً للمدافعين عن المقاربة الثانية أمر غير ممكن التحقيق بدون ان تحده من البداية من هي القوى السياسية التي يجب ان تقود هذا المشروع ، وان تهتم بتطوير استراتيجيات البلاد نحو أفضل السبل لتحقيق التحول الديمقراطي . اما المقاربة الثالثه فتزاوج بين الثقافة والبنية ، فالتجديد الثقافي يجب ان يرافقه تحسين مادي ، في مستوى معيشة الشعوب بما يسمح بمشاركة اوسع القطاعات في ادارة السلطة [76] .

لذا ينبغي ان لاتخضع إدارة الشأن العام، في البلدان العربية الى الثنائية الأقلية او الأكثرية ، والى مقياس الوزن الشعبي ، دون غيره من العناصر الاخرى ، بل لابد من الأخذ بنظر الاعتبار توازن القوى والمصالح في الوقت ذاته ، بحيث لايهمش طرف من الاطراف او ينزع احد الاطراف الى الاستئثار بكل شيء ، لمجرد كونه يمتلك وزناً شعبياً اكبر في مرحلة ما ، وان لايشعر طرف اخر بأنه قد خسر كل شيء ، لمجرد كونه أقلية او لايمتلك الوزن الشعبي نفسه ، فتتغلب عليه الرغبة في إفشال المسار الديمقراطي أصلا . فضلاً على ذلك يجب تفعيل دور المجتمع وتنمية الطلب الفعال على الديمقراطية المتمثل في قيام حركة مؤثرة عبر التيارات ، والقوى السياسية التي تنشد عملية التغيير وهو ماطلق عليها الباحث العربي علي الكواري ب(الكتلة التأريخية على قاعدة الديمقراطية)[77] والتي تشير الى ائتلاف من اجل الديمقراطية ، بين التيارات والقوى السياسية التي تبحث عن التغيير ، وهذا يتطلب توفر شرطين أساسيين : اولهما ، الإيمان بأن الهدف المهم والمشترك للأنظمة العربية في هذه المرحلة التاريخية ، هي الديمقراطية كنظام للحكم وكمنهج سلمي، لممارسة السلطة والتداول السلمي عليها، وثانيهما، ممارسة الديمقراطية داخل الكتل والتنظيمات المكونة للكتلة التاريخية من أحزاب وقوى ديمقراطية وطنية[78] .

الامر الذي يتطلب تواجد عدد من المقومات العامة ، والقادرة على استيعاب ثوابت الشعوب ، التي تتخذ من الديمقراطية منهجاً ونظام حكم ، وتتمثل هذه المقومات بالاتي [79] .

1- مبدأ الشعب مصدر السلطات نصاً وروحاً على ارض الواقع ، فنظام الحكم الديمقراطي ، يعبر عن تقرير المصير ولذلك فأنه يتطلب ان يكون الشعب مصدر السلطات وأساس شرعيتها .

2- مبدأ المواطنة الكاملة الفاعلة ، وإعداد المواطنة مصدر الحقوق ، من دون تمييز بسبب الدين او المذهب او العرق او أي اعتبار آخر سياسي او ديني او اجتماعي ، ويتم الحكم من خلال المؤسسات في الدولة العادلة .

3- وجود دستور ديمقراطي فاعل يعبر عن طموحات عامة الشعب ،حاكماً كان او محكوماً ، وهذا الدستور يؤسس على عدة مبادئ عامة مشتركة بالاتي[80] :

أ- اعتبار الشعب مصدر السلطات ، يفوضها دورياً عبر انتخابات حقيقية ، وان يطبق هذا القانون قولاً وفعلاً من دون تمييز .

ب- سيطرة إحكام القانون والمساواة إمامه ، وان تكون السيادة للقانون وليس مجرد الحكم بالقانون ، وان يخضع القانون نفسه لمعيار الشرعية الدستورية .

ت- عدم الجمع بين السلطات الثلاثة (التنفيذية والتشريعية والقضائية) في يد شخص الحاكم او مؤسسة واحدة ، وان تكون كل سلطة في وضع يسمح لها بمراقبة السلطات الاخرى .

ث- ضمان الحقوق والحريات العامة ، دستورياً وقانونياً وقضائياً وضمان فاعلية ودور منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ، وحرية وسائل الإعلام وتأكيد حق الدفاع عن الحريات العامة .

ج- اعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطات وفق قوانين انتخابية فاعلة ، تحت إشراف قضاء مستقل ، ووجود قوانين تحد من الفساد واستقلال النفوذ العام في العمليات الانتخابية .

ح- اعتماد مبدأ المواطنة ، كمصدر للحقوق والواجبات ، وان تكون هذه الحقوق شاملة للجميع دون إقصاء أي طرف ، او جهة او حرمانها من الممارسة لحقوق المواطنة ، وأداء واجباتها على افضل حال .، من اجل تحقيق الحكم الديمقراطي المنشود ، قد يصف البعض هذه النتيجة بأنها لاتنطبق الا على المدينة الفاضلة وهذا مجرد خيال بعيد عن الواقع المنشود [81] . وحسب اعتقادي فأن الرهان على امة ، وضعها من أوجدها ،وبقوله تعالى (كنتم خير امة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله)[82] ، لن يكون رهاناً خاسراً لو توحدت الإرادة العربية ، قولاً وعملاً .

الخاتمة والاستنتاج

تواجه قضية التحول إلى نظم الحكم الديمقراطي في البلدان العربية عقبات متعددة ، وجدير بالذكر ان هذه العقبات ليست كلها من نوع واحد او صعوبة واحدة ، وليست هي نفسها في كل بلد عربي ، وفي كل وقت . كما أنها ليست مجرد مسالة سياسية وإنما هي في ذات الوقت ترتبط في طبيعة التركيبة الاجتماعية العربية ، ولها إبعاد اقتصادية وثقافية معاً .

ويمكن القول ان العملية الديمقراطية وفقاً لذلك تنشأ من التراضي بين الإطراف السياسية الفاعلة على القبول ببعضها البعض ، في داخل إطار من الخيارات الإستراتيجية مقبولة لجميع الإطراف ، وهذا ما يؤكد على أهمية توفر مقومات استقرار العملية الديمقراطية ، وهو استقرار ياتي من التوافق على توازنات واقعية ذات سند أخلاقي ، وعليه لايمكن التوصل إلى تحول ديمقراطي حقيقي الا بعد التوصل الى توافق من هذا النوع وهذا ما جاء في محكم كتابه تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) .

وفي هذا الإطار يمكن استنتاج العديد من الإشكاليات والتي تقف عائق امام ترسيخ الديمقراطية في البلدان العربية بالاتي : الإشكالية الأولى ، تتعلق بطبيعة تشكل الدولة في العالم العربي ،إذ انها نشأت في الأغلب اما على أساس المؤسسة العسكرية (الأمن والجيش) ، وإما على خلفية قبلية ، عشائرية الأمر الذي أنتج إلى تآكل دولة المؤسسات

والقانون لصالح السلطة مثلما أدت الى تهميش المجتمع .والإشكالية الثانية : وترتبط بمستوى التطورات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا الوضع في العموم متدن ومضغوط عليه .أما الإشكالية الثالثة : وتتعلق بطبيعة تركيبة المجتمع الاجتماعية منها والثقافية في العالم العربي ، وتنقسم الى بنية قبلية وعشائرية وقومية وغيرها .واخيراً الإشكالية الرابعة : ترتبط بالتدخلات والاحتلالات الأجنبية ، فظلاً عن الضغوط الخارجية

ونستنتج أيضا ان قضية التحول الديمقراطي ، باتت محصورة بمجرد انتخابات واستفتاءات ، في حين ان الديمقراطية لم تكن يوماً وفي مختلف تجارب العالم مقتصرة على ممارسة الشعب لحقه في الانتخاب والاستفتاء ، والحقيقة فأن الإطار التاريخي لهذه العملية، تبدأ من الحريات الفردية وحقوق الإنسان في المواطنة والمساواة بين المواطنين، بغض النظر عن انتماءاتهم وهوياتهم ومراكزهم المختلفة ، فظلاً عن الحق في التنظيم والتعبير والمشاركة السياسية .

لذلك ومن دون التقليل من اثر العوائق التي تعرقل المسيرة الديمقراطية في البلدان العربية ، الا ان هذه المشكلات او العوائق يمكن ان تحل تدريجياً من خلال النضال الديمقراطي قبل وبعد عملية التحول الى الحكم الديمقراطي ، فلننتظر ونرى .

الهوامش

1- حسنين توفيق ابراهيم ، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005، ص91-92 .

2- علي حسين الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج6 ، لندن ، دار كونان ، ط2 ، 1992 ، ص318 .

3- صالح جواد كاظم و علي غالب العاني ، الانظمة السياسية ، القاهرة ، العاتك لصناعة الكتاب ، 1990 ، ص20 .

4- ثروت بدوي ، النظم السياسية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1975 ، ص193 .

5- معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها ، سلسلة وثائق ودراسات التنمية الاجتماعية ، الأمانة العامة –أدرة العمل الاجتماعي ، جامعة الدول العربية ، 1983 ، ص47 .

6- فرنسيس فوكاياما ، نهاية التاريخ ، ترجمة حسين الشيخ ، بيروت ، دار العلوم العربية ، 1993 ، ص130 .

7- عبد القادر محمد فهمي ، بعض إشكاليات الديمقراطية في الوطن العربي ،حمدي عبد الرحمن (محرراً)التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات ، عمان ، معهد بيت الحكمة ، منشورات جامعة آل البيت ، 2000، ص103 .

8- موريس ديفرجية ، الأحزاب السياسية ، ترجمة عبد المحسن سعد و علي مقلد ، بيروت :دار النهار الوحدة العربية ، ،1986،ص8 .، ط2 ،1988 ، ص356.

9- علي الدين هلال ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات

10- تشارلزتيلي، الديمقراطية ،ترجمة محمد فاضل طباخ ، لبنان –بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ، 2010، ص348 -349 .

11- عبد القادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص18 .

12- حميد حنون خالد ،الأنظمة السياسية ،بيروت –لبنان ، 2009 ،ص9 .

13- علي الدين هلال ، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 ،ص9-10 .

14- عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق –المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006، ص.133

15- عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني ، سوريا ، دار المدى للثقافة والنشر ، 2003 ، ص39 .
16- إسماعيل صبري مقلد ، الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص465 . وكذلك: حميد حنون خالد ، مصدر سبق ذكره ، ص22 .
17- محمد كامل ليلة ، النظم السياسية ،القاهرة ، دار الفكر العربي ،1961 ،ص265 .
18- السيد صبري، مبادئ القانون الدستوري ، القاهرة ، مكتبة عبد الله وهبة ، 1949 ،ص.53
19- محمد شريف بسيوني ، المبادئ الأساسية للديمقراطية ،في : محمد شريف بسيوني ، الديمقراطية والحريات العامة ، المعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان ، جامعة دي بول ، 2005 ،ص7 .
20- عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني ، مصدر سبق ذكره ،ص39-50 .
21- Samuel –p Huntington (will more countries become democratic) political science Quarterly vole 99 no 2 (summery 1984) p 193
22- تشارلز تيلي ، مصدر سبق ذكره ، ص25 -28 .
23- سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر تحديات وتحولات ، القاهرة ، دار النهضة ،2005 ، ص149 .
24- نصت المادة (3/21) على ان تتحقق إرادة الشعوب من خلال انتخابات حرة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري ، او بأجراء مكافئ من اجل ضمان حرية التصويت
25- سعاد الشرقاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص147 .
26- خالد الناصر ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 ، ص28-29 .
27- محمد شريف بسيوني ، مصدر سبق ذكره ، ص9-12 .
28- ناظم الجاسور ، المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 2008 ، ص320 .
29- عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني ، مصدر سبق ذكره ، ص13 .

30- محمد شريف بسيوني ، مصدر سبق ذكره ، ص12 .
31- ياسر أبو دية ، اثر التغير في النظام الدولي على التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، 2003 ، ص59 .
32- ينظر اتفاقية فينا لحقوق الإنسان .
33- محمد مصطفى كمال ، الدعاية الانتخابية دراسة مقارنة لانتخابات مجلس الشعب ، بالتطبيق على الدائرة الانتخابية في محافظة المنيا ، القاهرة ، شؤون اجتماعية ، العدد79، 2003 ، ص97 .
34- أكرم بدر الدين ، اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا ، في :محمد السيد سليم و السيد صدقي عابدين (محرران) التحولات الديمقراطية في اسيا ، القاهرة : مركز الدراسات الأسيوية ، جامعة القاهرة ، 1999، ص3 .
35- المصدر نفسه ، ص4 .
36- محمد شريف بسيوني ، مصدر سبق ذكره ، ص 17 .
37- عبد الله الفقيه ، الكتل على قاعدة الديمقراطية في الجمهورية اليمنية 1990-2009 المحاولات والمعوقات والشروط المطلوبة، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 373 ، 2010، ص146 .
38- المصدر نفسه ، ص147 .
39- عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص.143
40- بلقيس احمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004 ، ص31 .
41- عادل حسين ،المحددات التاريخية والاجتماعية للديمقراطية : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987 ، ص198 .
42- فواز جرجيس ، تحفظات عربية على الديمقراطية ، في :علي خليفة الكواري (محرر) أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987 ،ص21 .
43- محمد عبيد غياش ، الدولة الخليجية سلطة أكثر من مطلقة –مجتمع اقل من عاجز ، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 315 ، 2005 ، ص64-65 .
44- شفيع أبو منيجل ، هوية الدولة والمسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، في : احمد عوض الرحمون (و) آخرون ، الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيك، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008 ، ص93-94 .

45- علي خليفة الكواري ، نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص108 .
46- حيدر إبراهيم علي، تجدد الاستبداد في الدول العربية – الدور المستقبلي للامنوقراطية ، المستقبل العربي، بيروت ، العدد313 ، 2005 ، ص68 .
47- فواز جرجيس ، مصدر سبق ذكره ، ص 22 .
48- نقلا عن :عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني ، مصدر سبق ذكره ، ص13
49- محمد عابد الجابري ، الديمقراطية وحقوق الإنسان ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 ، ص94 .
50- رفيق عبد السلام بوشلاكة، الاستبداد الحداثي العربي، التجربة التونسية نموذجاً ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ، ص85 .
51- شفيع ابو منيجيل ، مصدر سبق ذكره ،ص95 .
52- علي خليفة الكواري، نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية، مصدر سبق ذكره ، ص95 .
53- نقلا عن : رضوان زيادة ،الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 334 ، آب ، 2006 ، ص84 .
54- عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص199-100
55- مهيوب غالب احمد، العرب والعولمة ، مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل ،المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 256، 2000 ، ص15 .
56- عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ، المصدر السابق ، ص202 .
57- Seymour martin lipset :phomme et lapoletique Eddo seuil Paris 1960 p:57
58- Maurice duverger : Sociology poletigue presses universities de France Paris1960,p: 132
59- محمود عبد الفضل، الفساد وتداعياته في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد243 ، 1999 ،ص4-5 .
60- حسنين توفيق إبراهيم ، التطور الديمقراطي في الوطن العربي ،(قضايا واشكاليات) السياسة الدولية ،القاهرة ، العدد42 ، اكتوبر ،2000 ، ص21 .

61- زياد حافظ، الديمقراطية في لبنان: خرافة ام واقع، المستقبل العربي، بيروت، العدد 320، 2005 ، ص21-22 .
62- مهيوب غالب احمد ،الاصلاح الديمقراطي العربي بين برامج الداخل ومشاريع الخارج ، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد314 ، 2005 ، ص153 .
63- علي خليفة الكواري، نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية، مصدر سبق ذكره ، ص65 .
64- حليم بركات،المجتمع العربي في القرن العشرين ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000، ص24 .
65- حسنين توفيق إبراهيم ، العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي، في : احمد عوض الرحمون و(آخرون) ، الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيك، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008 ،ص145 .
66- حسنين توفيق ابراهيم ، التطور الديمقراطي في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص23-24 .
67- حسنين توفيق إبراهيم، العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي، المصدر السابق ،ص150 .
68- الدكتور العربي صديقي ، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية انتخابات بدون ديمقراطية ، ترجمة محمد شيا ، ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010 ، ص237 .
69- فواز جرجيس ، التسوية السلمية والمنظور الديمقراطي في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ص266
70- عبد الخالق عبد الله ، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي ، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 229ن 2004 ،ص12-14.
71- عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ،مصدر سبق ذكره ، ص33 .
72- امام عبد الفتاح ، مسيرة الديمقراطية رؤية مستقبلية،مجلة عالم الفكر ، السنة 22، العدد2، 1993ص43.
73- نقلاً عن : عبد الوهاب حميد رشيد ،التحول الديمقراطي في العراق ، المصدر السابق ، ص135 .
74- صاموئيل هانتنغتون ، الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي أواخر القرن العشرين ، ترجمة عبد الوهاب علوب ، الكويت ، دار الصباح ، 1993 ، ص341 .

75- ثناء فؤاد عبد الله ،آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي ، في : إسماعيل نوري الربيعي ، و(آخرون) ، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ، ص426-427 .

76- ثناء فؤاد عبد الله ، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 2004 ،ص346 .

77- علي خليفة الكواري ، نحو كتلة تاريخية ديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص101 .

78- علي خليفة الكواري و عبد الفتاح ماضي ، لماذا انتقل الآخرون الى الديمقراطية وتأخر العرب ، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009 ، ص49 .

79- عزمي بشارة ، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007 ، ص197-200 .

80- عاطف السعداوي، روافد الاستبداد في الثقافة المصرية وحدود الديمقراطية المنتظرة ، في: إسماعيل فوزي الربيعي و(آخرون) الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة ،مصدر سبق ذكره ، ص426 .

81- فوزي منصور، خروج العرب من التاريخ ، ترجمة ظريف عبد الله و كمال السيد، بيروت ، دار الفارابي ، 1991 ، ص6 .

82- القران الكريم ، سورة ال عمران ، الاية 110 .